



## المقدمة:

يشهد العراق منذ الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 2019 حركة احتجاجية غير مسبوقه، تتركز مطالبها بصورة أساسية حول إصلاح العملية السياسية ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، وخلال مدة التظاهرات التي امتدت على مدى أشهر شهد العراق العديد من المتغيرات بعضها نتج عن الحركة الاحتجاجية وبعضها سببته تفاعلات محلية ودولية. ومما يلاحظ على الحركة الاحتجاجية انها تفتقر الى القيادة المحددة اذ اتخذت في الكثير من المدن شكل التجمعات التي يشارك فيها الشباب في الاغلب والتي ترفع شعارات متنوعة، رافق ذلك وجود الكثير من الترويج الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي لتلك الاحتجاجات، فضلا عن الكثير من التأييد الشعبي والرسمي، مما ولد انطباعات متباينة حول الجهات التي حركت التظاهرات او التي توجهها، ليس ذلك فقط اذ برز الكثير من التباين في وجهات النظر حول مطالب المتظاهرين وتعامل الحكومة وغيرها من المحاور، ومن اجل معرفة اراء المواطنين العراقيين في هذا الموضوع، نظم مركز الرفدين للحوار RCD هذا الاستطلاع والمبينة تفاصيله في ادناه.

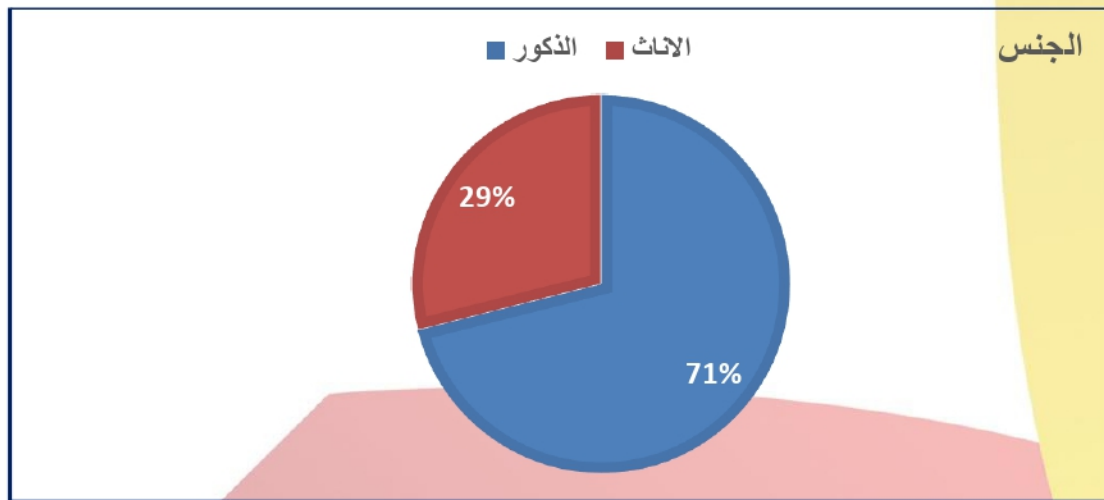
## محاور الاستطلاع:

تضمن الاستبيان ستة أسئلة شملت مختلف جوانب الحركة الاحتجاجية، سواء عن الجهات المحركة للتظاهرات والموجهة للتظاهرات، وكذلك عن مطالب المتظاهرين، واستجابة الحكومة لها، وتعامل الأجهزة الأمنية مع الحركة الاحتجاجية، وأخيرا حول انخفاض زخم التظاهرات.

## عينة الاستطلاع والمستجيبون

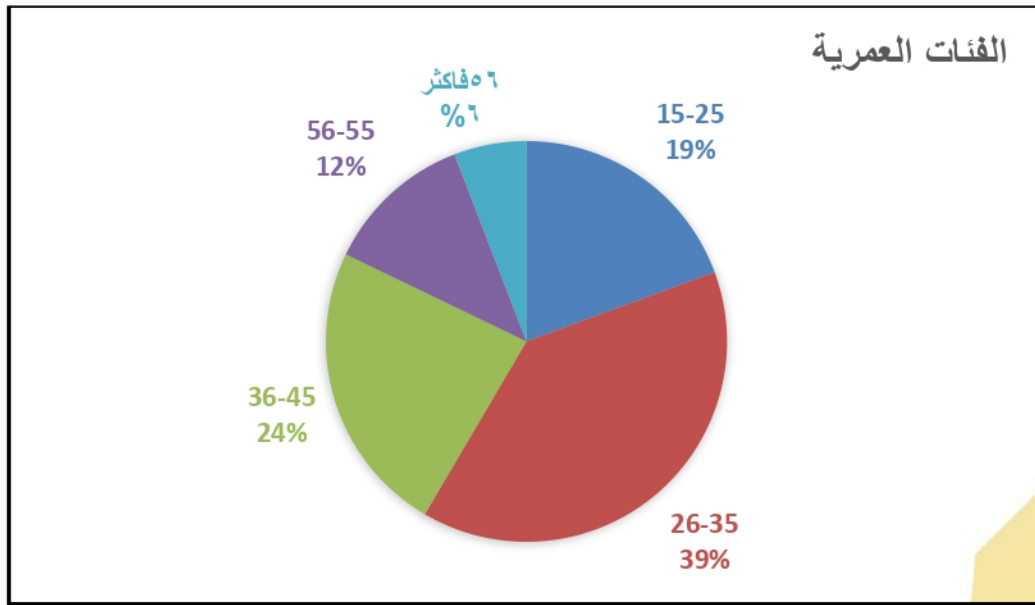
شملت العينة 325 شخصا موزعين على مختلف المناطق العراقية ولكلا الجنسين وبفئات عمرية مختلفة ومستويات دراسية متنوعة.

**الجنس:** بالنسبة للتوزيع على أساس الجنس اظهر ان 71% من المشاركين هم من الذكور، و29% من الاناث وهذا يرجع الى طبيعة الاهتمام الذكوري بالمجال السياسي، فضلا عن ان النسبة الغالبية من المتظاهرين كانت من الذكور.

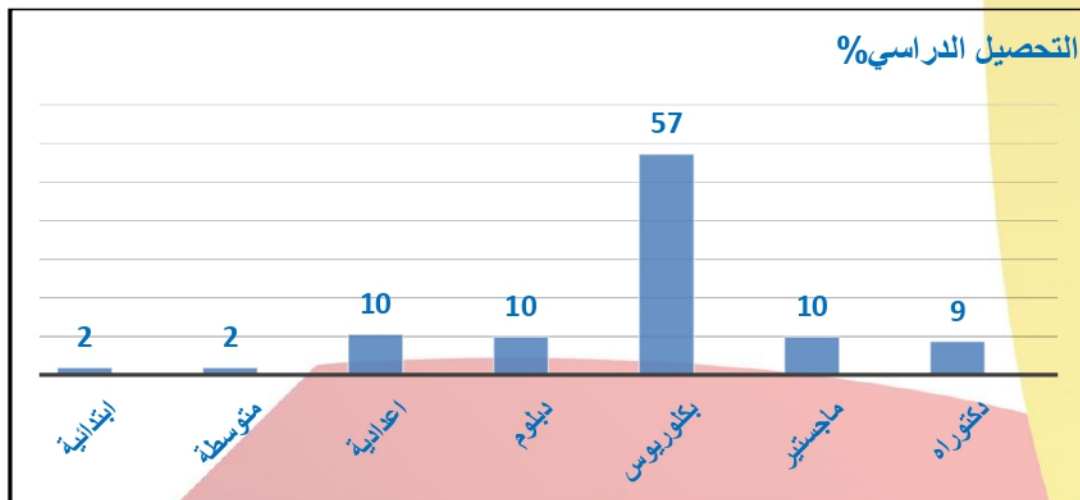




**الفئات العمرية:** بالنسبة للفئات العمرية شكلت الفئات العمرية الشابة من 15-35 حوالي 58% من المشاركين وهذا طبيعي كون ان هذه الفئات هي الأكثر مطالبة بالإصلاح وتنظر للمستقبل بعين القلق وهي الأكثر تضررا من مشاكل البطالة وقلّة فرص العمل وغيرها من المشاكل. وشكلت الفئة العمرية 36-45 نسبة 24% من المستطلعين وتبدو هذه النسبة متوافقة مع مشاركة هذه الفئة في الاحتجاجات او استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، بينما شكلت الفئات العمرية الكبيرة أكثر من 46 سنة الى حوالي 18% من المشاركين وهذه النسبة تعكس اهتمام لا بأس به من هذه الفئة العمرية والتي في الغالب ليست لديها المشاكل التي يعاني منها الشباب وخصوصا البطالة وقلّة فرص العمل.

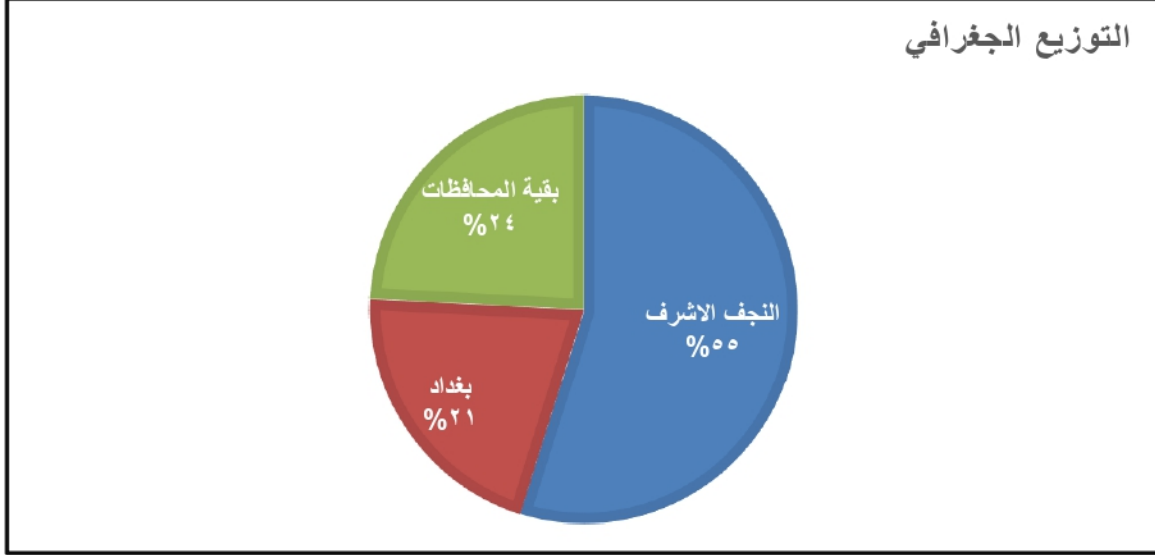


**التحصيل الدراسي:** شكل حملة شهادة البكالوريوس حوالي 57% من المشاركين وهذا امر طبيعي كون ان حركة الاحتجاجات بالدرجة الأساس كانت تعتمد على الخريجين وطلبة البكالوريوس فضلا عن ذلك فان هذه الفئة هي الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي مقارنة مع بقية الفئات المجتمعية، وشكل حملة شهادات الإعدادية الدبلوم والماجستير (10% لكل منها) والدكتوراه 9%، وشكل حملة الشهادة المتوسطة والابتدائية حوالي 2% لكل منها.





**التوزيع الجغرافي للمستجيبين:** شكل المستجيبون من محافظة النجف الاشرف 55% من المشاركين بينما شكل المستجيبون من العاصمة بغداد 21% وبقية المحافظات 24%.



**الآلية الاستطلاع:** تم اجراء الاستطلاع بصورة الكترونية وذلك باستخدام Google Forms، واطلاقه على المنصات الإعلامية المختلفة لمركز الرفدين للحوار RCD في وسائل التواصل الاجتماعي، ومن اجل منع تكرار التصويت تم وضع كود خاص لذلك.

## نتائج الاستطلاع

أولاً: الجهة المحركة بشكل رئيس للتظاهرات التي يشهدها العراق منذ بداية تشرين الأول 2019:

- 1- الناشطون العراقيون في مواقع التواصل الاجتماعي.
- 2- جهات سياسية عراقية.
- 3- جهة خارجية.
- 4- اخرى.

أظهرت النتائج ان اعلى نسبة للجهة المحركة للتظاهرات كانت الناشطين العراقيين في مواقع التواصل الاجتماعي وبنسبة وصلت الى 40% من اجمالي المشاركين بالاستطلاع، وهذا طبيعي كون ان اغلب المتظاهرين هم من فئة الشباب التي تهتم بوسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم شكلت تلك الوسائل الوسيلة الأساسية لتحريك التظاهرات.

مع ذلك فمن اللافت للانتباه هو اعتقاد نسبة 32% من المستطلعين ان جهات خارجية هي المحرك للتظاهر، وقد يعزى ذلك الى:

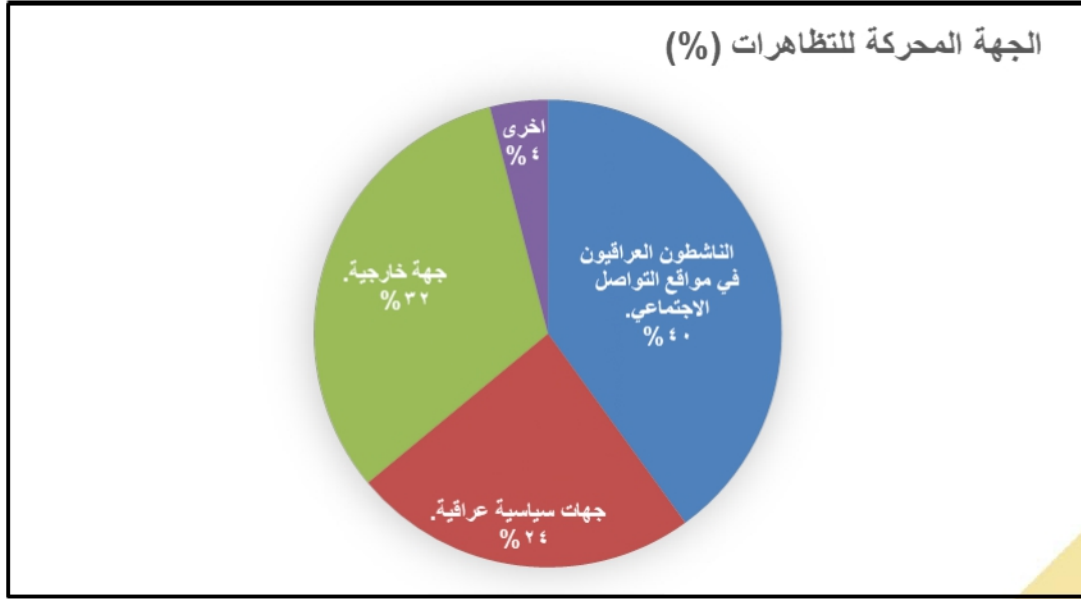
- الاعتقاد لدى المستطلعين بكثافة التدخل الخارجي في الشأن العراقي.
- ان وجود صفحات وهمية وممولة داعمة للتظاهر.





• تعاطي القنوات الفضائية مع التظاهرات بشكل معين مما ولد الاعتقاد بوجود جهات خارجية.

وفي السؤال نفسه اعتقد حوالي ربع المستطلعين ان قوى سياسية عراقية هي من يقف وراء تحريك التظاهرات، هذه النسبة تعكس انخراط جهات سياسية في دعم التظاهرات او الترويج لها من خلال منصات الاعلامية او مواقف زعمائها.



ثانيا: الجهات التي توجه التظاهرات والتأثير في حركتها: السؤال الثاني في الاستطلاع يعلق بتوجيه التظاهرات، وأي من الجهات ادناه كان لها الأثر الأكبر في توجيه التظاهرات:

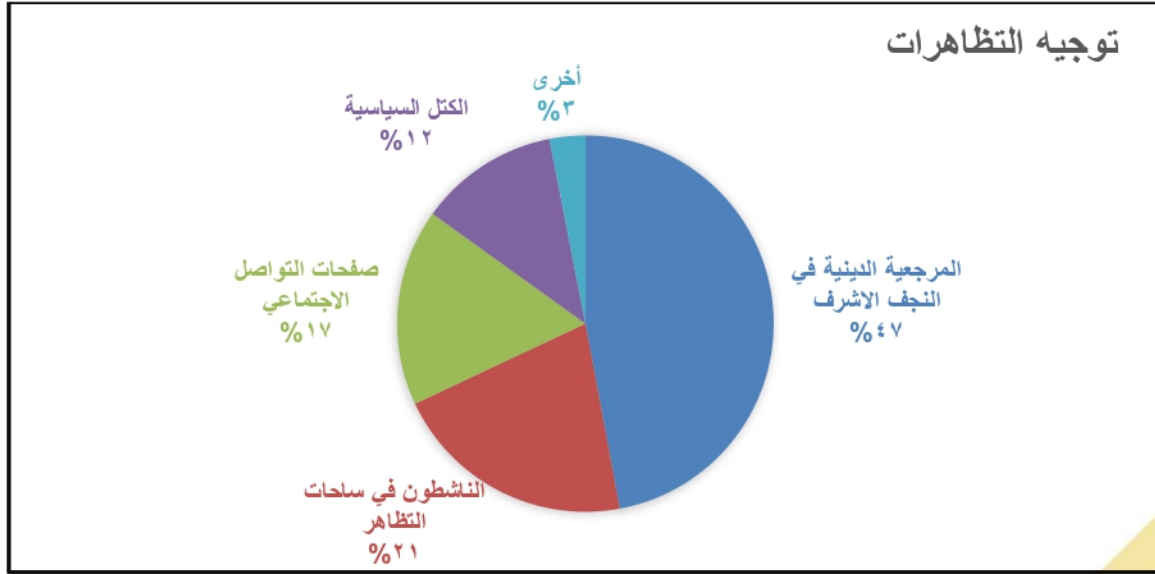
- 1- المرجعية الدينية في النجف الاشرف.
- 2- الناشطون في ساحات التظاهر.
- 3- صفحات التواصل الاجتماعي.
- 4- الكتل السياسية.
- 5- أخرى.

لا توجد قيادة محددة للتظاهرات، وانما كانت توجه بأشكال مختلفة من جهات متعددة، في هذا السياق أظهرت نتائج هذا السؤال ان الرأي الأكبر يتجه نحو المرجعية الدينية، اذ اعتقد حوالي نصف المشاركين (47%) انها أي المرجعية هي الجهة الرئيسية التي كانت مواقفها مؤثرة في توجيه التظاهر، وهذا يتسق مع ما كان يلاحظ من ترديد المتظاهرين لعبارات المرجعية مثل المرشح الجدلي او تبني موقف المرجعية في مسألة الانتخابات المبكرة.

أما الجهة الثانية بعد المرجعية الدينية فكانت الناشطون في ساحات التظاهر بنسبة 21%، وان هذه النسبة تظهر ثقل نسبي لبعض ساحات التظاهر مثل ساحة الحزبي في الناصرية او ساحة التحرير في بغداد والتي كانت مواقفها تعد احد عناصر تشكيل الرأي العام في العراق خلال اثناء الاحتجاجات ومنها رفض ترشيح بعض الشخصيات السياسية لرئاسة الوزراء.



وكان لصفحات التواصل الاجتماعي أيضا نصيب يقترب من ساحات التظاهر اذ حصلت على ما نسبته 17%، وان نفوذ صفحات التواصل واضح من خلال دعم بعض الشخصيات كمرشح عن المتظاهرين لرئاسة الوزراء. بينما حصلت القوى السياسية على 12% وذلك انعكاس لما كانت تستهدف به القوى السياسية من قبل الاعلام المؤيد للتظاهرات وبالتالي فقد كانت قادرة على توجيه التظاهرات والتأثير فيها بنسبة متدنية نوعا ما.

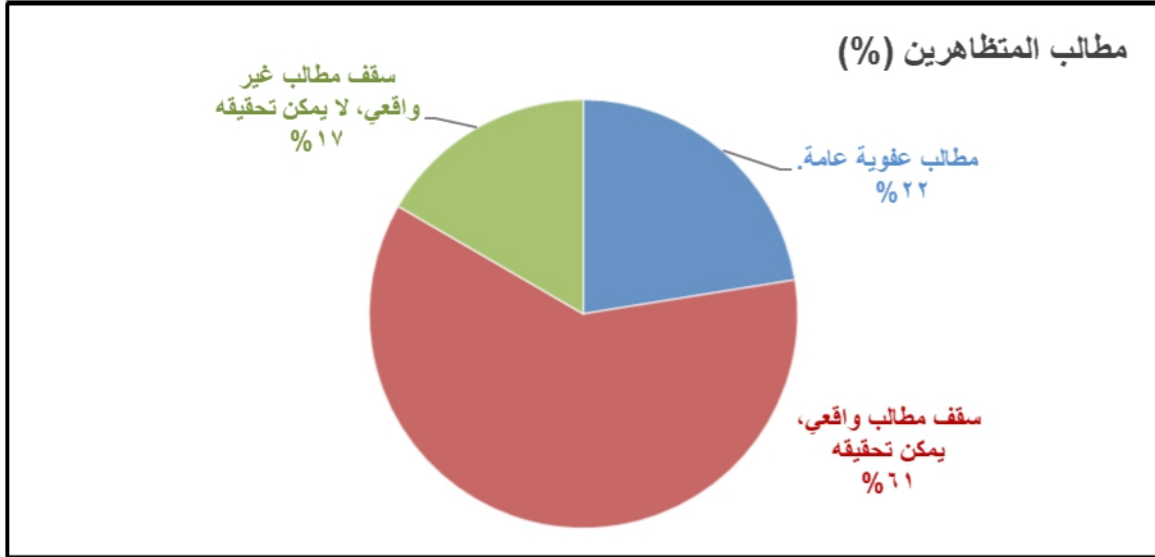


ثالثا: مطالب المتظاهرين: النوعية والسقوف، خلال مدة التظاهرات، طرح المتظاهرون العديد من المطالب، كيف تصفها:

- 1- مطالب عفوية عامة.
- 2- سقف مطالب واقعي، يمكن تحقيقه.
- 3- سقف مطالب غير واقعي، لا يمكن تحقيقه.

قدم المتظاهرون مدى واسعاً من المطالب ولم تكن التظاهرات محددة على مطلب معين، حتى ان بعض تلك المطالب تجاوز الإصلاح والتعديل الدستوري ليشمل تغيير النظام السياسي برمته وانهاء دور الأحزاب، بينما كان بعضها أكثر اعتدالاً. بالنسبة للمستطلعين فان النسبة الأكبر 61% منهم اعتقد ان مطالب المتظاهرين هي مطالب واقعية ويمكن تحقيقها بينما اعتقد حوالي 22% منهم ان المطالب هي مطالب عفوية عامة ولا تعبر عن فئة معينة من المجتمع بينما اعتقد حوالي 17% منهم ان سقف المطالب المطروح غير واقعي ولا يمكن تحقيقه.

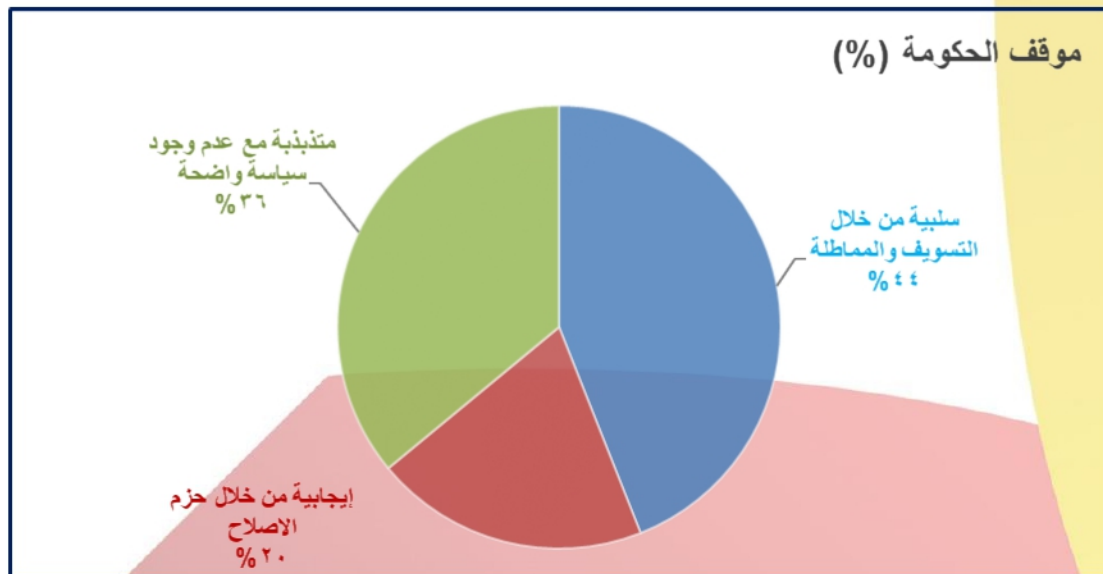
ان اعتبار مطالب مثل تغيير النظام او الغاء الأحزاب مطالب ممكنة التحقيق او عدها مطالب عامة تعكس مدى الإحباط الذي وصلت اليه فئة غير قليلة من المواطنين العراقيين، اذ من المعلوم ان تغيير الأنظمة السياسية او الغاء الأحزاب هي عملية معقدة ان لم تكن مستحيلة خصوصاً في البلدان الديمقراطية ومنها العراق، والذي يعتمد على الآليات الدستورية لأي اصلاح سياسي، الا ان حالة الإحباط جعلت المواطنين يرفعون سقف المطالب بغض النظر عن الآليات الواجب اتباعها، كما انه يمكن ان يعكس من جهة أخرى قلة الثقافة السياسية للمواطنين بحيث يجعلهم يغفلون عن الآليات الواجب اتباعها في التغيير والإصلاح.



رابعاً: موقف الحكومة: اتخذت الحكومة العديد من المواقف تجاه المتظاهرين ومطالبهم، ما هو تقييمك لها:

- 1- سلبية من خلال التسويف والمماطلة.
- 2- إيجابية من خلال حزم الإصلاح.
- 3- متذبذبة مع عدم وجود سياسة واضحة.

أظهرت النتائج ان الآليات التي اتبعتها الحكومة منذ بداية الاحتجاجات ومنها اطلاق حزم الإصلاح ومحاسبة بعض المفسدين واحالتهم للنزاهة أدت الى تغيير في الراي العام تجاه الحكومة، اذ اعتقد 20% ان مواقف الحكومة كانت إيجابية تجاه التظاهرات، وهي نسبة متدنية تعكس عدم قدرة الحكومة على الاقناع وضعف أجهزتها الإعلامية مقابل الاعلام الداعم للتظاهرات، واعتقد حوالي 36% ان مواقف الحكومة متذبذبة مع عدم وجود سياسية واضحة تجاه التعامل مع مطالب المتظاهرين، بينما كان 44% يعتقدون ان مواقف الحكومة سلبية من خلال التسويف والمماطلة.





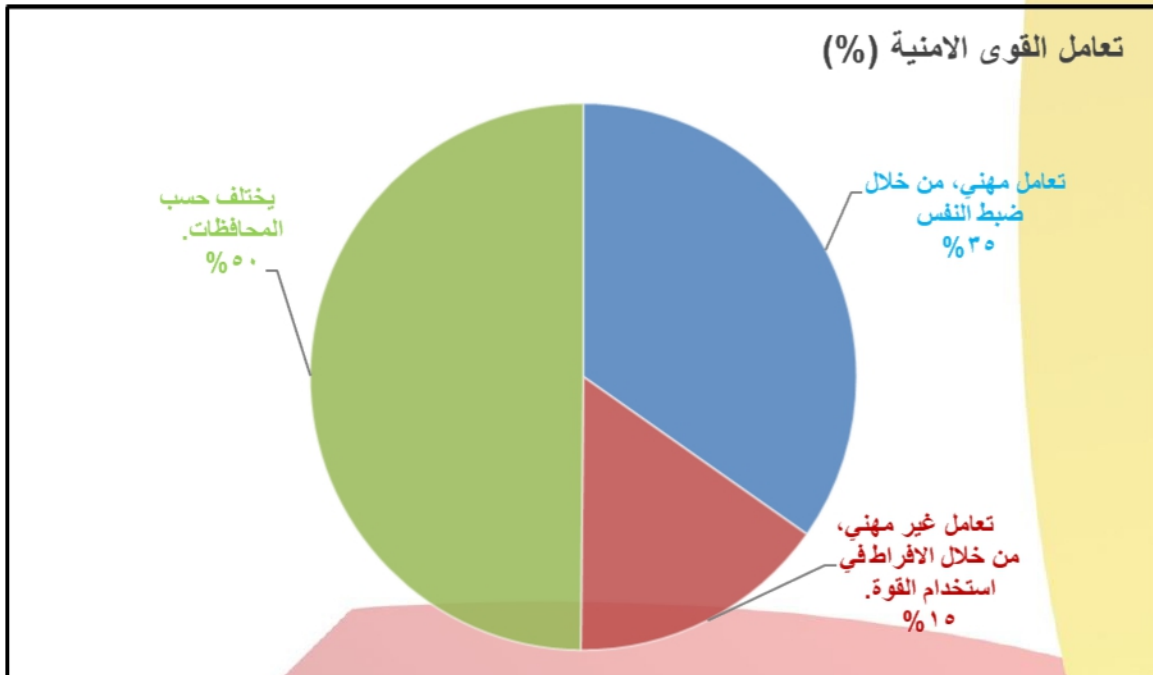


خامسا: تعامل القوى الأمنية: كان تعامل قوى الامن الداخلي مع التظاهرات:

- 1- تعامل مهني، من خلال ضبط النفس
- 2- تعامل غير مهني، من خلال الافراط في استخدام القوة.
- 3- يختلف بحسب المحافظات.

كان تعامل القوى الأمنية مع المحتجين احد ابرز الإشكالات التي رافقت الاحتجاجات، اذ واجهت تلك الأجهزة حملات كثيرة على وسائل التواصل الاجتماعي استهدفت مهنتها، الى جانب ذلك فان سقوط المئات من الشهداء خلال حركة الاحتجاجات يطرح تساؤلات جديدة حول كيفية تعامل تلك الأجهزة من الاحتجاجات.

تنوعت اراء المستطلعين حول هذه المسألة، اذ اعتقد 15% من المستجيبين ان تعامل القوى الأمنية كان غير مهني، وهذه نسبة متدنية بالمقارنة مع الحملات التي كانت تروجها بعض صفحات الفيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى للمس بمهنية القوى الأمنية العراقية، بينما اعتقد 35% من المستجيبين ان القوى الأمنية كانت تتحلى بالانضباط والمهنية، هذه النسبة تعكس الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية للتعامل مع التظاهر ومنها نشر قوات حفظ القانون قرب سوح التظاهر، ونزع سلاح الأجهزة وقوات الشغب والتعهد بحماية التظاهرات وغيرها من الإجراءات، وجود بعض حالات استخدام العنف المفرط مثل ما حصل من حوادث في مدينة الناصرية او ما جرى في منطقة السنك او النجف الاشرف، ادى الى عدم المساواة بين سلوك الأجهزة الأمنية في جميع المحافظات ولذلك اعتقد 50% من المستطلعين ان سلوك الأجهزة الأمنية يختلف حسب المحافظة وليس متساويا في جميع المحافظات.



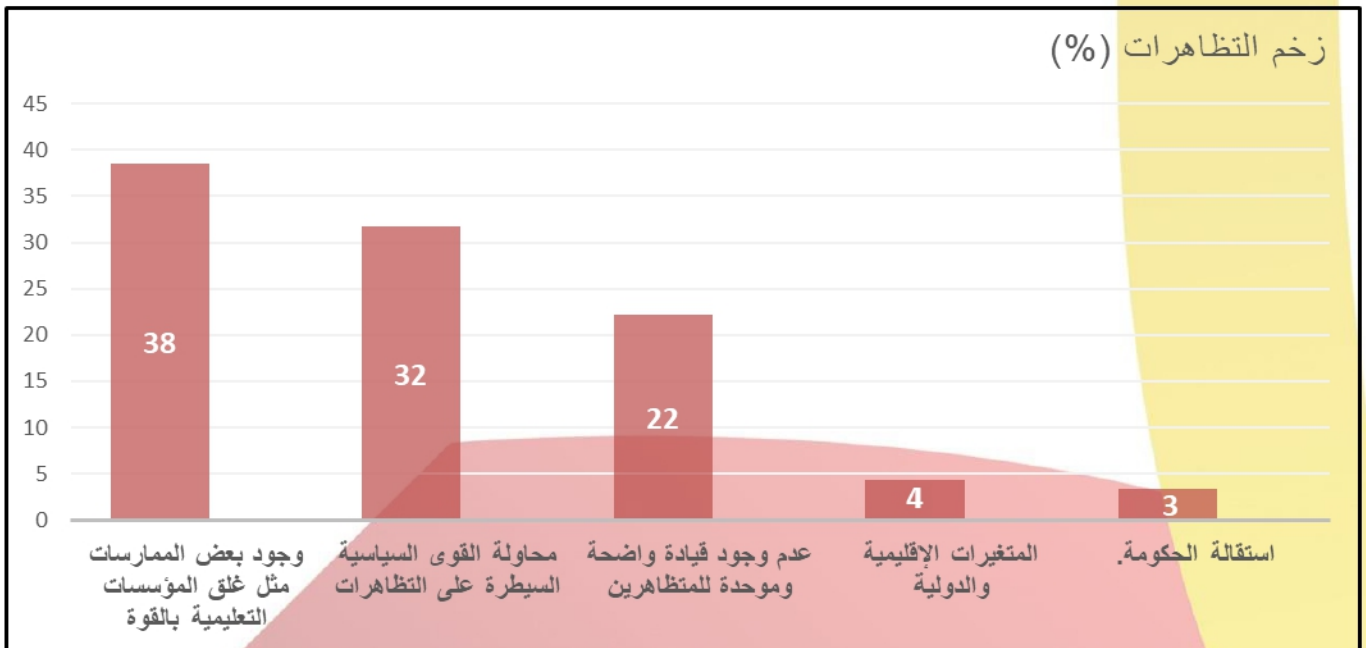


سادسا: زخم التظاهرات: أي من العوامل المدرجة في ادناه لعبت دورا في انحسار زخم التظاهرات:

- 1- استقالة الحكومة .
- 2- محاولة القوى السياسية السيطرة على التظاهرات.
- 3- المتغيرات الإقليمية والدولية.
- 4- عدم وجود قيادة واضحة وموحدة للمتظاهرين.
- 5- وجود بعض الممارسات مثل غلق المؤسسات التعليمية بالقوة.

بعد مرور عدة اشهر من انطلاق الحركة الاحتجاجية لوحظ انخفاض زخمها سواء على مستوى الحضور الميداني او على مستوى الدعم والترويج الإعلامي وخصوصا وسائل التواصل الاجتماعي، ان انخفاض زخم التظاهرات لا يرجع الى تحقيق مطالب المتظاهرين وانما الى عوامل أخرى وتفاعلات سياسية حدثت خلال مدة التظاهرات، واذا كانت استقالة الحكومة احد اهم التطورات التي حدثت خلال مدة التظاهر الا ان فقط 3% من المستجيبين يعتقدون ان الاستقالة كانت السبب في انخفاض زخم التظاهر، كما ان المتغيرات الإقليمية والدولية التي رافقت التظاهرات والتي ابعدت الأضواء الإعلامية عنها ومنها اغتيال الجنرال قاسم سليمانى وأبو مهدي المهندس أدت الى اعتقاد فقط 4% من المستطلعين انها سبب في انخفاض التظاهر، وتزداد هذه النسبة لتصل الى 22% مع خيار عدم وجود قيادة واضحة للتظاهرات، فمن المعلوم ان التظاهرات لم يكن فيها قيادة واضحة وغياب القيادة يؤدي الى فقدان الزخم بشكل تدريجي، واعتقد 32% من المستجيبين ان محاولة القوى السياسية السيطرة على التظاهرات هي سبب انخفاض زخمها، وهو اما بسبب انسحاب الجمهور الحزبي من ساحات التظاهر او شعور المتظاهرين ان جهودهم تذهب لصالح قوى سياسية معينة أدى ان انسحابهم كما يمكن ان يعزى ذلك الى بعض الاحتكاكات بين الجمهور المستقل والجمهور الحزبي في ساحات التظاهر مما انعكس سلبا على الزخم، النسبة الأكبر من المستجيبين 38% اعتقدت ان وجود ممارسات من بعض المتظاهرين او جهات اخر مثل قطع الطرق وغلق المؤسسات التعليمية هي اهم عامل أدى الى انخفاض زخم التظاهرات، وهذا يعني ان التعاطف الشعبي تأثر بشكل سلبي مع تلك الممارسات كونها غير مجدبة بشكل حقيقي للضغط على صنع القرار للاستجابة للاحتجاجات فضلا عن كونها ممارسات اضررت بالمواطن البسيط مثل الكسبة والطلبية.

زخم التظاهرات (%)





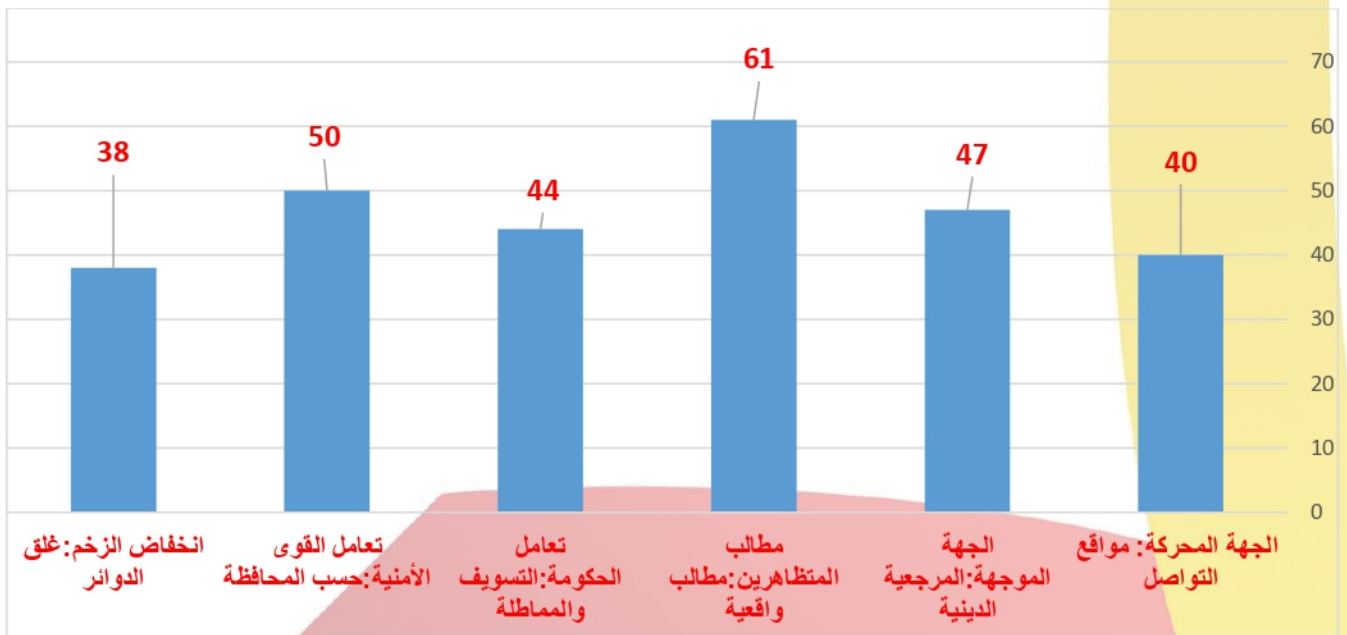


### خلاصة استطلاع مركز الرفدين للحوار RCD حول حركة الاحتجاجات

نظم مركز الرفدين للحوار RCD استطلاعاً حول حركة الاحتجاجات التي شهدتها العراق في مطلع شهر تشرين الأول 2019، تضمن الاستطلاع طرح ستة أسئلة حول الجهة المحركة للاحتجاجات والجهة الموجهة لها، فضلاً عن أسئلة حول مطالب المتظاهرين ورد فعل الحكومة تجاه الحركة وتعامل القوى الأمنية وأخيراً حول أسباب انحسار حركة الاحتجاجات، وتضمن كل سؤال مجموعة من الخيارات، وشارك في الاستطلاع 325 شخص موزعين على مختلف المناطق ومن مختلف الشرائح الاجتماعية.

#### اهم نتائج الاستطلاع:

1. الجهة المحركة للتظاهرات: اظهرت النتائج ان النسبة الأكبر 40% ذهبت الى ان الناشطين العراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي هم الجهة المحركة للتظاهرات، ويمكن ان يعزى هذا الى النشاط الملحوظ في مواقع التواصل الاجتماعي الداعم للحركة الاحتجاجية.
2. الجهة الموجهة للتظاهرات: حازت المرجعية الدينية على 47% من نسبة المشاركين، وهي اعلى نسبة من متعلقة في هذا المحور، ان حصول المرجعية على هذه النسبة هو انعكاس للدور الذي لعبته خلال حركة الاحتجاجات ويتضح أيضاً من خلال ترديد المتظاهرين لبعض كلمات المرجعية ومطالبها مثل الدعوة للانتخابات المبكرة والقانون الانتخابي العادل.
3. مطالب المتظاهرين: صوت 61% من المشاركين لصالح واقعية مطالب المتظاهرين، وتعكس هذه النسبة مقدار الإحباط الموجود لدى الجمهور بحيث تبدو مطالب الغاء الأحزاب والعملية السياسية الحالية مطالب واقعية.
4. تعامل الحكومة: اعتبر حوالي 80% من المشاركين ان تعامل الحكومة مع الاحتجاجات كان سلبياً وتوزعت تلك النسبة بين 44% ممن اعتبروا موقف الحكومة سلبياً من خلال التسوية والمماطلة و 36% من خلال التذبذب وعدم وجود سياسية واضحة.
5. تعامل القوى الامنية: اظهرت النتائج ان 50% من المستجيبين ذهبوا لخيار ان تعامل القوى الأمنية يختلف حسب المحافظات بينما اعتقد 35% ان تعاملها مهني، وهذا يعكس ثقة الجمهور بالقوى الأمنية رغم حملات الدعاية التي مورست ضدها خلال حركات الاحتجاج.
6. انحسار زخم التظاهرات: السبب الرئيس لانحسار زخم التظاهرات حسب الاستطلاع حول وجود ممارسات مثل غلق المؤسسات التعليمية ودوائر الدولة بنسبة 38% تلاه خيار محاولة الأحزاب السياسية السيطرة على سير التظاهرات بنسبة 22%.
7. هامش الخطأ  $\pm 4$  نقطة مئوية.



مخطط يبين النسبة المئوية التي حصل عليها الخيار الأعلى اصواتاً ضمن كل محور من محاور الاستطلاع الستة المبينة في أعلاه، ويظهر ان وصف مطالب المتظاهرين بالواقعية قد حاز اعلى نسبة قبول وتلاه في ذلك خيار "تعامل القوى الأمنية حسب المحافظة".

